

الرقمنة ودورها في مكافحة الفساد الإداري و المالي

Digitization and its role in combating administrative and financial corruption

بومدان زازة

Boumeddane Zaza

كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

الايميل: zazaboumeddane31@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/01/03 ؛ تاريخ القبول: 2025/02/14 ؛ تاريخ النشر: 2025/03/01

ملخص:

اهتمت الجزائر بإصدار مجموعة من القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري و المالي وتبييض الأموال، و التي نذكر من بينها: قانون مكافحة تبييض الأموال، كما انها وضعت أليات وطنية و دولية لمكافحة الفساد و التي نذكر منها: خلية الاستعلام المالي، الديوان المركزي لقمع الفساد، السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته الخ...

و تعتبر الاجهزة الإدارية المتعلقة بالمالية كإدارة الجمارك و الضرائب من بين الأجهزة الحساسة و التي تعالج معلومات مالية كما يمكن لهذه الإدارات أن تلعب دورا كبيرا و عن طريق الرقمنة الى مكافحة الفساد و تبييض الأموال، حيث أنه من خلال المتابعة الجبائية أو المتابعة الجمركية تسعى السلطات الجزائرية الى تفعيل الرقمنة ليس فقط في قطاع المالية العامة بل في كل المجالات من أجل مكافحة الفساد خاصة فيما يتعلق مسألة مراقبة عمليات التصريح بالممتلكات.

تسمح الرقمنة من ممارسة الرقابة الإلكترونية على الأشخاص والأموال و الأموال.

كلمات مفتاحية: الرقمنة؛ المالية؛ الفساد؛ الادارة؛ التبليغ.

تصنيفات JEL

D21, K14, K42

Abstract: Algeria was interested in issuing a set of laws related to combating administrative ad financial corruption and money laundering, among which we mention: the Anti-Money Laundering Law. It has also established national and international mechanisms to combat corruption, including the Financial Information Cell, the Central Bureau for the Suppression of Corruption, and the Supreme Authority for Transparency and Prevention. Corruption, combating it, etc...

Administrative bodies related to finance, such as the customs and tax administration, are considered among the sensitive bodies that process financial information. These departments can also play a major role, through digitization, in combating corruption and money laundering, as through fiscal follow-up or customs follow-up, the Algerian authorities seek to Activating digitization not only in the public finance sector, but in all areas in order to combat corruption, especially with regard to the issue of monitoring property declaration processes.

Digitization allows the exercise of electronic control over people, property and money.

Keywords: Digitization; Finance; Corruption; Management; Report.

JEL Classification Codes: D21, K14, K42

تمهيد

تعتبر الرقمنة حديث الساعة، و تسعى الدولة الجزائرية الى تعميم الرقمنة في جميع الميادين و القطاعات و هذا في ظل سياسية تقريب المواطن من الإدارة، و تسهيل استفادة المواطنين من خدمات مختلف المرافق العامة، كما تسمح الرقمنة من إطفاء شفافية أكبر على الوظائف الإدارية و المالية لمختلف الهيئات و المؤسسات العمومية. تساهم الرقمنة في ربح الوقت و التحفيز من عناء التنقل ، و تتيح للإدارة إجراءات رقابات إدارية رقمية نوعية و في أي وقت و بكل سهولة من خلال ولوج عبر المنصات الرقمية. نهيك عن ربح الوقت و سرعة المعاملات و إطفاء النزاهة و الحيادية في مختلف العروض التي يمكن أن تقدمها المرافق العامة لاسيما فيما يتعلق بالمسابقات و مراقبة العمليات المالية، و التحويلات المصرفية، إلى جانب مراقبة الممتلكات العقارية و المنقولة للأفراد من خلال منصات التبليغ التي أنشأتها عدد من الهيئات المركزية كالديوان الوطني لقمع الفساد و السلطة العليا للشفافية و بعض المنصات التي تم استحداثها من قبل بعض الوزارات.

الأمر الذي يدفع بنا الى دراسة دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري و المالي، و الأهداف من الرقمنة و كذا الاليات التي تم ادخلها حيز النفاذ في ظل سياسية مكافحة الفساد بمختلف انواعه؟

I – المفاهيم العامة للفساد

يكثّر في السنوات الأخيرة استعمال مصطلح الفساد في ظل المتابعات القضائية التي يتم فتحها ضد الأشخاص الطبيعيين و كذا المعنويين متى كانت هنالك قرائن قوية تثبت تورطهم في السلوكيات المجرمة في سياق قانون العقوبات.

ويعتبر مصطلح الفساد مصطلح واسع يلم عدد من المفاهيم كالرشوة و جريمة الغدر و الخ.... و غالبا ما يتخذ الفساد إما شكل فساد إداري أو فساد مالي.

1 – I: الفساد الاداري

هنالك عدة تعريفات للفساد الإداري:

يمكن أن يعرف الفساد الإداري أنه: «عادة ما تشمل طرفين الأول الموظف والشخص الذي يريد ان ينجز مهمة ما بصورة ملتوية. جاء الفساد الإداري في صندوق النقد الدولي بأنه ” سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مصلحة خاصة حين يقبل أو يطلب أو يبتز موظف ما رشوة مقابل خدمة“ وعرفته أيضا منظمة الشفافية الدولية بـ “كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب ويحقق المصلحة لفرد أو جماعة“ ببساطة هو سلوك غير شرعي يقوم به الموظف استغلالا لمكانته ومنصبه من أجل أن يتربح بصورة غير شرعية». (Damen.epayment, 2023)

أما عن صور الفساد الإداري فهي تتمثل في: «الرشوة، المحاباة و المحسوبية، السرقة و الاختلاس، الابتزاز ، الاحتيال، استغلال المنصب العام، الاختلاس و السرقة و الاحتيال» (الفساد الاداري مفهومًا ومظاهراً واشكالا واسباباً واثاراً).

2 – I الفساد المالي

يعرف الفساد المالي: «بأنه سلوك غير سوي وغير أمين يعمل على جمع جميع الانحرافات المالية للتشريعات والقوانين للعمل لمصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة، وتسير لأشخاص أو مؤسسات خاصة وتشمل تقديم رشاي للجهة المنتفعة، وتشمل الهدايا والرشاوى، وغسل الأموال والنصب على المستثمرين، يعرف أيضًا بأنه خروج عن قوانين الدولة ومصلحتها

وعدم التقيد به من أجل تحقيق مكاسب سياسية واجتماعية للشخص أو مجموعة معينة». (صهيب ، ١٠:٥٠ ، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٢).

من بين القوانين و الاتفاقيات التي تعرضت الى مكافحة الفساد نذكر:

/ القانون رقم 22-08 المؤرخ في 4 شوال 1443 الموافق ل 5 ماي 2022 يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته، تشكيلا و صلاحياتها (الجريدة الرسمية العدد 32، ص.11).

/ القانون رقم 06-01، مؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم (الجريدة الرسمية العدد 74، ص. 71).

/الأمر رقم 10-05، ممضي في 26 غشت 2010، ، يتم القانون رقم 06-01، المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. (الجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخة في 01 سبتمبر 2010، ص16).

/قانون رقم 11-15، ممضي في 02 غشت 2011، يعدل ويتم القانون رقم 06-01، المؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. (الجريدة الرسمية، العدد 44، المؤرخة في 10 غشت 2011، ص.4).

/ المرسوم الرئاسي رقم 14-209 المؤرخ في 25 رمضان 1435 الموافق 23 جويلية 2014، ي عدل المرسوم الرئاسي رقم 11-426 الموافق 08 ديسمبر 2011 الذي يحدد تشكيلة الديوان الوطني لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره. (الجريدة الرسمية ل 31 جويلية 2014 ، العدد 46، ص.8).

/ المرسوم الرئاسي رقم 04-128، مؤرخ في 29 صفر عام 1425، الموافق 19 أبريل سنة 2004، يتضمن التصديق، بتحفظ، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003.

/ المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 4 محرم عام 1423 الموافق 7 أبريل سنة 2002 والمتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعمله (الجريدة الرسمية رقم 23 الموافق ل 07 افريل سنة 2002 ص. 16).

/ المرسوم التنفيذي رقم 22-36 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1443 الموافق 04 يناير 2022 (الجريدة الرسمية، العدد 3 ليوم 9 جانفي 2022، ص.12)

/ التعليم رقم 01 لسنة 2023 المؤرخة في 11 ربيع الثاني 1445 الموافق ل 26 أكتوبر 2023 المتعلقة بالتزامات مكافحة جويلية تبيض الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمؤسسات والمهن غير المالية المحددة و الصادرة عن وزارة المالية (وزارة المالية الجزائرية ، خلية معالجة الاستعلام المالي، التعليم رقم 01 لسنة 2023).

/ نظام رقم 24-03 مؤرخ في 18 محرم عام 1446 الموافق 24 يوليو سنة 2024، يتعلق بالوقاية من تبيض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما

/ نظام بنك الجزائر رقم 12-03 الموافق 28 نوفمبر 2012 المتعلق بمكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب / اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية: إعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000 ودخلت حيز التنفيذ في 29 سبتمبر 2003 وتمت المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05 فيفري 2002.

/ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ،
/ اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد إعتمدت خلال الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقد بمابوتو في 11 جويلية 2003 والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 05 أوت 2006 وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 137-06 المؤرخ في 10 أفريل 2006،
/ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد: إعتمدت بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010 وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14-249 المؤرخ في 08 سبتمبر 2014،
/ نظام بنك الجزائر رقم 12-03 الموافق 28 نوفمبر 2012 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، (السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته).
من جهة أخرى تم التوقيع على بروتكول التعاون و تبادل المعلومات بين المديرية العامة للضرائب و المديرية العامة لأملاك الدولة يسمح هذا البرتوكول باستغلال المعلومات و البيانات المقيدة من قبل مصالح كمديرية أملاك الدولة (وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، التوقيع على بروتكول التعاون و تبادل المعلومات بين المديرية العامة للضرائب و المديرية العامة لأملاك الدولة).
تهدف الرقمنة الى الخروج عن أشكال الرقابة الإدارية الكلاسيكية التي كانت تقتصر على الرقابة على الأموال و الموظفين و رقابة على السجلات و المستندات.

و بالتالي يطرح السؤال: كيف يمكن للرقمنة أن تساهم في مكافحة الفساد الإداري و المالي؟

II - : مفاهيم عامة حول الرقمنة

تهدف الرقمنة ال بلوغ نتائج معينة من خلال استحداث إدارات إلكترونية، الامر الذي يدفعنا إلى دراسة مفهوم الإدارة الالكترونية.

1 - تعريف الإدارة الالكترونية:

تعرف الإدارة الالكترونية: بنها : «الاستغناء عن المعاملات الورقية و إحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات، و تحويل الخدمات العامة الى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا». (بودالي محمد م .ج. تندوف، و بوشنب موسى ج. بومدراس رقمنة الإدارة كاسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر الإدارة الجزائرية نموذجاً، ص 256. المأخوذ من كتاب علاء عبد الرزاق السالمي الإدارة الالكترونية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008).

2- أهداف الرقمنة:

- تحويل المعلومات من مستندات ورقية الى معلومات رقمية،
- زيادة فعالية النشاطات الإدارية و ربح الوقت ،
- تحويل البيانات لرقمنة (الرقمنة Digitization أهدافها وأنواعها ومراحلها ومجالاتها وإيجابياتها وسلبياتها)،

2 - II تطبيقات عملية حول منصات الرقمية للتبليغ عن الفساد

هنالك عدة قطاعات عرفت الرقمنة في الجزائر

(أ) رقمنة قطاع العدالة:

هنالك عدة خدمات الكترونية تقدمها وزارة العدل الجزائرية للمتقاضين الجزائري والأجنبي كإمكانية الحصول على صحيفة السوابق القضائية عن طريق الانترنت وأيضا معرفة مآل القضية الخ.. (وزارة العدل ، النيابة الالكترونية). تسعى وزارة العدل الجزائرية في اطار تجسيد سياسة تقريب المواطن من العدالة الى تعميم استعمال الرقمنة في الاستفادة من خدمات مرفق العدالة ، و بالتالي يمكن لأي مواطن أو أجنبي أو موظف أن يقدم شكوى رقمية أو عن بعد و هذا التبليغ عن الفساد الإداري أو المالي عبر بوابة النيابة العامة الالكترونية عن طريق الانترنت عن طريق ملئ استمارة تسجيل شكوى اللقب و الاسم بالأحرف اللاتينية، الجنس، تاريخ و مكان الميلاد او المفترض بالجزائر أو الخارج ، النسب، رقم التعريف الوطني، وثيقة إثبات الهوية، رقم الهاتف الخ.... (وزارة العدل ، النيابة الالكترونية).

(ب) المنصة الرقمية للمستثمر:

تسير هذه المنصة من قبل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ، تسمح بتوفير المعلومات اللازمة : و كذا الاطلاع على الامتيازات الجبائية التي يمنحها القانون الاستثمار الجزائري و كذا الإجراءات المرتبطة بذلك، كما تقيد هذه الاستثمارات على مستوى المنصة و يمكن أيضا متابعتها عبر المنصة. (المنصة الرقمية للاستثمار)

(ج) المنصة الرقمية للسلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته:

قامت السلطة العليا للشفافية بإطلاق منصة رقمية خاصة بقبيل الشكاوى و التبليغ عن الفساد مع ضمان كل سرية و حماية للبيانات و المعطيات الخاصة بالأشخاص المبلغين (منصة بلغنا)، كما تسمح هذه المنصة بادراج جميع الأدلة الورقية على مستوى المنصة ، و هنالك شرح مفصل لخطوات التبليغ عن الفساد على غرار وسائل التبليغ الأخرى كالفاكس والبريد العادي والإيداع المباشر للتبليغ عن الشكاوى على مستوى مقر السلطة العليا، و يخلو علاوة على ذلك استعمال البريد الالكتروني التالي:

contact@hatplc.dz (منصة بلغنا)

<https://balighna.hatplc.dz>

وفقا للإحصائيات الرسمية للسلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد لسنة 2022 هنالك حوالي 551 تبليغ او إخطار بشأن الفساد. و هنالك عدة وسائل مستلزمة للتبليغ كالبريد الالكتروني، الفاكس، و هنالك منصات أخرى مثل المنصة الرقيمة تراكم، و تعد التبليغات في قطاع الإدارة الأكثر شيوعا أكثر من 50 بالمائة بالمقارنة مع باقي القطاعات بالنسبة للتحقيق في قضايا الفساد ابتدائي و قضائي : عدد القضايا محل التحقيق (السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته، التقرير السنوي).

بلغ عدد الملفات التي كانت محل التحقيق القضائي لد المحاكم الجزائية ذات الاختصاص الإقليمي الموسع : 31 ملفا سنة 2022 مقابل 11 ملفا سنة 2021، 44 لدى مختلف الجهات القضائية الأخرى: 961 ملفا سنة 2022 مقابل 1636

ملفا سنة 2021. و لم يتم تسجيل أي قضية على مستوى المحكمة العليا (السلطة العليا للشفافية و الوقية من الفساد و مكافحته، التقرير السنوي).

د) المنصة الرقمية للتصريح بالامتلاكات:

أشارت صراحة رئيسة السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته في بداية الثلاثي الأول من سنة 2024 على إطلاق منصة رقمية للتصريح بالامتلاكات و هذا بالنسبة لموظفين الذين يشغلون مناصب عليا في الدولة و هذا في سياق مداخلتها في الملتقى الوطني حول "السبل القانونية لضمان الشفافية والوقاية من الفساد و مكافحته" بجامعة "أبي بكر بلقايد" بتلمسان، لمعالجة ملفات أكثر من 100 ألف معني بالتصريح بالامتلاكات (جريدة المجاهد، 2023).

و قد نصت صراحة المادة 36 من قانون مكافحة الفساد على أنه:

«يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج، كل موظف عمومي خاضع قانونا لواجب التصريح بممتلكاته ولم يقم بذلك عمدا، بعد مضي شهرين (2) من تذكيره بالطرق القانونية، أو قام بتصريح غير كامل أو غير صحيح أو خاطئ، أو أدلى عمدا بملاحظات خاطئة أو خرق عمدا الالتزامات التي يفرضها عليه القانون»

هـ) المنصة الرقمية لمجمع سونطراك:

قامت سونطراك بوضع منصة رقمية مؤخرا و المسماة **تكلم**

Speak Up :Anti-Corruption

تتيح هذه المنصة لكل المتعاملين الاقتصاديين و كذا الزبائن و غيرهم من الأشخاص من التنديد عن جميع أنماط الممارسات الغير القانونية و التي تشكل خرقا لقوانين الوظيف العمومي، الصفقات العمومية و التنظيمات الداخلية لمجمع سونطراك تضمن هذه المنصة الحماية القانونية لهوية الأشخاص المبلغين و كذا بيناتهم و لمجمع سونطراك ميثاق خاص بالسرية ما يسمى باللغة الفرنسية ب « La Charte Recueil et Traitement de Signalement & de Protection de Lanceur d'Alerte (Sonatrach, s.d.) ».

بالنسبة لمعالجة البيانات الشخصية المجمعة في إطار مكافحة الفساد ستم وفقا للقانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي يتم قيد الشكوى او التبليغ على المنصة التالية:

<https://Conformite-SMAC.Sonatrach.dz> (Sonatrach s.d)

و فيما يخص قطاع البنوك و مراقبة الأموال و حركتها ، فإنه تجدر الإشارة الى أن بنك الجزائر قام بتأسيس ما يسمى بالبنوك الرقمية و هذا وفقا لنظام الصادر في الجريدة الرسمية العدد الخاص و المتعلق بشروط و اعتماد و ممارسة نشاط البنك الرقمي نظام رقم: 24. 04 الموقع في 13 أكتوبر 2024 (الجريدة الرسمية رقم: 77).

و على العموم يعرف البنك الرقمي على أنه: "كل بنك يقدم خدمات ومنتجات مصرفية، حصريا عبر قنوات أو منصات أو دعائم رقمية، بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة، أي تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتكنولوجيا المالية، في إطار ممارسة أنشطته".

و يسري عل البنوك الرقمية نفس الشروط الخاصة بتأسيس البنوك و المؤسسات المالية و في كل الحالات لا يمكن تأسيس بنك رقمي يكون في شكل فرع لبنك أجنبي. (الرقمية).

و) المنصة الرقمية لوزارة الثقافة:

أطلقت وزارة الثقافة هي الاخر منصة رقمية على صفحتها الرسمية ، تسمح هذه المنصة من التبليغ الكترونيا عن قضايا الفساد بكل انواه فساد إداري او مالي الذي يمكن أن يمس بالقطاع الثقافي.

و قد قامت وزارة الثقافة بوضع شروط معينة للتبليغ عن الفساد و التي تتجلى فيما يلي:
يجب ان يكون تبليغ كتابي، موقع، محدد لهوية الشخص المبلغ، اما عن تبليغات المجهولة لا يعمل بها (خلية إستقبال التبليغات عن الفساد)

يمكن التبليغ أيضا عن طريق:

رقم الخط الهاتفي : 023701150

عنوان البريد العادي : وزارة الثقافة والفنون / خلية استقبال التبليغ عن الفساد، هضبة العناصر ص ب رقم 100 الجزائر العاصمة — الجزائر

العنوان الإلكتروني:

ipi.nazaha.ig@m-culture.gov.dz (وزارة الفنون و الثقافة، خلية التبليغ عن الفساد).

الخلاصة

من بين التوصيات التي يمكن تقديمها:

وضع نصوص قانونية ذات طابع اداري و مالي و كذا جزائي المنظمة للرقمنة
كما يجب التدخل لتحديد نصوص قانونية فيما يخص احتمالات الفساد الرقمي. و تجدر الإشارة و حسب رأينا الشخصي ان الامر الخاص بمعالجة البيانات الشخصية المجمعة في إطار مكافحة الفساد ستم وفقا للقانون 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي غير كافي، بل يجب وضع نصوص قانونية فيما يتعلق بالاختراق و اتلاف المعطيات و البيانات الواردة في نظام الرقمي و أيضا التركيز عل مسالة حماية السر المهني في الرقمنة

إعادة النظر في القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد.

تفعيل اتفاقيات تبادل الخبرات مع إدارات اجنبية من مختلف القطاعات من اجل عصنة الرقمنة و عقد دورات تكوينية
وضع نصوص قانونية الأكثر تفصيلا ودقيقا فيما يتعلق بالتوقيعات الإلكترونية و المصادقات الالكترونية.

Bibliographie

16, 1.1 (s.d.).

2024, المجاهد اليوم. (2023, 11 28). Récupéré sur

<https://www.elmoudjahid.dz/ar/algerie/%D8%AA%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%84->

%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-

%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD-

%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%AA%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D

71/الصفحة (s.d.). ر. ج. 71.

د.م. مفهوم الفساد الاداري وانواعه واسبابه وما هو دور التكنولوجيا للحد منه؟ (16 أغسطس 2023). [Damen.epayment.com](https://www.damen.epayment.com)

Récupéré sur <https://damen.com.eg/ar/2023/08/16/%D9%85%D8%A7->

%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-

%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A-

%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%87-

%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A7/

Sonatrach. (s.d.). *SONATRACH Conformité Anti-Corruption SPEAK UP* نكلم. Récupéré sur lancement de la plate forme digitale de signalement: <https://sonatrach.com/sonatrach-conformite-anti-corruption-speak-up>

(77). الرسمية

2022. جانفي 9 ج ر ليوم 3 العدد 12. ص. (s.d.). ا. الرسمية

، 2011 غشت 10، المؤرخة في 44 عدد (s.d.). الرسمية

2010 سبتمبر 01، المؤرخة في، 50 عدد (s.d.). الرسمية

8. ص 46، العدد 2014 جوبلية 31 (s.d.). ا. الرسمية

الرقمية ا. ب. (s.d.). Récupéré sur <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/55571>

(s.d.). Récupéré sur [121 https://hatplc.dz/annual-report](https://hatplc.dz/annual-report)

النيابة الالكترونية (s.d.). و. العدل. Récupéré sur <https://e-nyaba.mjustice.dz/choix.php>

(s.d.). Récupéré sur www.les-observateurs.org/les-observateurs/le-fonctionnaire-irregulier

<https://www.labodroit.com/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF->

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A-

%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D8%A7-

%D9%88%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%8B-
%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%83%D8%A7

الفنون (s.d.). *خلية إستقبال التبليغات عن الفساد*. Récupéré sur <https://e-servicesculture.dz/lutte-corruption/>

المنصة الرقمية للاستثمار (s.d.). Récupéré sur <https://embwashington.mfa.gov.dz/ar/invest-in-algeria/the-investors-digital-platform-1>

256. رقمته الإدارة كاسلوب لتحسين الخدمة العمومية غب الجزائر الإدارة الجزائرية نموذجاً ص. م. ب. بومدراس، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، المأخوذ من كتاب علاء عبد الرزاق السالمي الإدارة الإلكترونية

(s.d.). *خلية إستقبال التبليغات عن الفساد*. Récupéré sur <https://e-servicesculture.dz/lutte-corruption/>

11، صفحة 32 عدد (s.d.). ج. رسمية

71. الصفحة 74 عدد (s.d.). ج. رسمية

Récupéré sur https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A_%D9%88%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%87

التوقيع على بروتكول التعاون و تبادل المعلومات بين المديرية العامة للضرائب و المديرية العامة لأملاك (s.d.). ا. و. للضرائب، Récupéré sur <https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/actu-ar/protocole-dgi-dgedd-2023-ar>

(s.d.). *منصة بلغنا*. Récupéré sur <https://balighna.hatplc.dz/>

(s.d.). *وسليباتها*. Récupéré sur - <https://bakkah.com/ar/knowledge-center/digitization>

(s.d.). *ا. ا. و مكافحته*. Récupéré sur <https://hatplc.dz/legislative>